محاولات الإصلاح السياسي والاقتصادي للرئيس اليامين زروال١٩٩٤-١٩٩٩

الكلمات المفتاحية: محاولات ، السياسي والاقتصادي ، اليامين

أ.م.د.سعد توفيق عزيز البزاز

جامعة الموصل/كلية الآداب- قسم التاريخ

Saad_albazaz@yahoo.com

الملخص

بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٤ دخلت الجزائر في اتون الحرب الأهلية التي ذهب ضحيتها الاف من الشعب الجزائري جراء قيام الجيش بسحب نتائج الانتخابات التشريعية وإلغائها التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ،حيث تناوب على حكم الجزائر في تلك الحقبة الرئيس محمد بوضياف ،والرئيس علي كافي اللذان لم يستطيعا حل الأزمة الجزائرية (المتمثلة بالتدهور الأمني والاقتصادي).

فشلت المحاولات الإصلاحية التي قام بها الرئيس اليامين زروال ،بسبب المافيا الجزائرية (المتكونة من بعض القادة الأمنيين والعسكريين والسياسيين) التي أجهضت المشروع الإصلاحي ،فضلاً عن انخفاض أسعار النفط التي أسهمت في فشل محاولته الإصلاحية .لقد تسلم اللواء اليامين زروال رئاسة الجزائر أواخر عام ١٩٩٤ ،فقام بإصلاح المؤسسة العسكرية والسياسية والحوار مع الإسلاميين والامازيغ (البربر)، وقام بتعيين عدد من رجال الدولة من الذين يوافقونه في الحوار مع الإسلاميين ،والمعروف عن اليامين زروال من المناضلين الأوائل المشاركين في الثورة الجزائرية ،ولم يشارك في الانقلاب على الرئيس الشاذلي بن جديد ،الذي لقي قبوله رئيساً للجزائر ترحاباً من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بخاصة بعد مبادرته بإطلاق السجناء السياسيين والحوار مع الإسلاميين .

واجه الرئيس اليامين زروال معارضة من بعض رجال الجيش ،والتيار الفرانكفوني ،فضلاً عن الأزمات الاقتصادية الخانقة والحرجة، وإفلاس الخزينة المالية للجزائر التي حالت دون إكمال إصلاحاته ،ما اجبر الرئيس زروال إلى الدعوة إلى لانتخابات مبكرة ،وتهيئة الأرضية المناسبة لتسلم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجزائر ١٩٩٩.

المقدمة

بعد قيام الجيش المتمثل بوزير دفاعه اللواء خالد نزار بإرغام الرئيس الشاذلي بن جديد على التنحي ،والغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الاسلامية للانقاذ عام ١٩٩١- ١٩٩٢ دخلت الجزائر في نفق الحرب الاهلية بين الجيش والاسلاميين التي ذهب ضحيتها الاف من الشعب الجزائري ،تشكل على أثرها المجلس الاعلى للدولة الذي قاده بعض ضباط الجيش،وبعض القادة السياسيين ،لتسيير شؤون البلاد ،وانتخب الرئيسان من المجلس الاعلى للدولة محمد بوضياف عام ١٩٩٢ ((الذي حكم مدة ١٦٦ يوماً ليقتل على يد المافيا الجزائرية)) ،والرئيس علي كافي ،حاول الرئيسان اخراج الجزائر من ازمتها غير انهم فشلوا .

اصبح انهيار الدولة الجزائرية قاب قوسين او ادنى فاختفاء المؤسسات الدستورية، وغياب المسار الانتخابي ،فضلاً عن التدهور الاقتصادي والاجتماعي والامني، ورئاسة الجمهورية التي اصبح امرها بيد المؤسسة العسكرية ، حيث رأت ضرورة ترشيح اليامين زروال رئيساً للجزائر ،بخاصة انه لم يتورط في الانقلاب على الرئيس الشاذلي بن جديد ،فضلاً عن سيرته الحسنة ،فما كان من اللواء خالد نزار الا انهاء اعمال المجلس الاعلى للدولة ،والانسحاب من وزارة الدفاع ،لتفادي انهيار الدولة الجزائرية، وفي أواخر كانون الثاني ١٩٩٤ تسلم اللواء اليامين زروال رسمياً رئاسة الدولة الجزائرية.

اليامين زروال نشأته وحياته:

ولد اليامين زروال في باتنة عام ١٩٤١ ليكمل دراسته الاولية فيها،ليلتحق بالثورة الجزائرية وعمره لم يتجاوز السادسة عشر ،وهو من الرعيل الاول للثورة الجزائرية ،والرافض المطلق لمحاولات ادماج الجزائر في فرنسا. عرف عن اليامين زروال وفاؤه لخط الثورة ومبادئها ،ولم يحد عن هذا الخط بعد الاستقلال ،وزاول عمله داخل المؤسسة العسكرية [١].

حصل على شهادة الدبلوم العسكري في مدرسة موسكو، ثم مدرسة الحرب في باريس ،تدرج في المناصب العسكرية ،فأصبح قائداً للمدرسة العسكرية في باتنة عام ١٩٧٤-١٩٧٥ ،وقائداً لقطاع العمليات الجنوبي عام ١٩٨٠ ،وقائداً للقوات الجوية عام ١٩٨١ ،واصبح عام ١٩٨٢ قائداً للاكاديمية العسكرية في منطقة تشرشل ثم اصبح قائداً للمنطقة العملية الخامسة عام ١٩٨٨ ،وفي عام ١٩٨٩ اصبح قائداً للقوات البرية . نقل الى السلك الدبلوماسي ليعين سفيراً لبلاده في رومانيا عام ١٩٩٠-١٩٩١، ، ليصبح بعدها وزيراً للدفاع عام ١٩٩٣ .وفي ٣٠/كانون الثاني/ ١٩٩٤ أصبح رئيساً لهيئة الاركان العسكرية ،وانتخب رئيساً للجزائر عام ١٩٩٤[٢].

حدد زروال موعداً لاجراء الانتخابات الرئاسية في ١٦/تشرين الثاني/١٩٩٥ تحت اشراف دولي لتكون فاتحة عودة المسار الديمقراطي عبر اجراء انتخابات تشريعية تعددية ضمن الاطار الديمقراطي غير ان القوى المشاركة فيها يجب ان تكون مقبولة لدى المؤسسة العسكرية ،فظهور دور الجيش في الحياة السياسية ادى الى تحول ذلك الدور الى دور مهيمن للحياة السياسية[٣]،حيث حصل زروال على نسبة ٦١% من اصوات الناخبين التي تفسر اساس توجه الناخبين للبحث عن الاستقرار، وتجنب المغامرة، فاختاروا مرشح الجيش ،فهي تقبل سيطرة الجيش من اجل الحفاظ على الامن، ووضع حد للصراع مع الاسلاميين الذي اصبح غير محتمل للجميع[٤].

أوضاع الجزائر السياسية والاقتصادية قبيل تسلم الرئيس اليامين زروال رئاسة الجزائر ١٩٩٤:

الاوضاع السياسية:

شهدت الجزائر قبيل تسلم الرئيس اليامين زروال تدهوراً سياسيا وامنياً واقتصادياً واجتماعياً.مما جعل محاولاته الاصلاحية صعبة ومعقدة ،فكانت أولى مهامه القضاء على مركز القوى في الدولة الجزائرية ،وتوحيد الخطاب السياسي الذي تمثلبالتخلص من رئيس الحكومة انذاك رضا مالك[٥]،والذي صعد من لهجة خطاباته ضد الاسلاميين،لا رضاء قادة الجيش الجزائري ، اما امنياً فالصراع بين الجيش والجماعات الاسلامية المتطرفة(بسبب قيام الجيش بالغاء المسار الانتخابي لعامي ١٩٩٠-١٩٩١ والذي فازت به الجبهة الاسلامية للانقاذ) قد انهك الطرفان، واضر بمقدرات الجزائر مادياً وبشرياً ،وقد اثبتت اعوام ١٩٩٢-١٩٩٤ فشل الحل الامني والعسكري الذي وصل الى طريق مسدود.

الاوضاع الاقتصادية:

عانت الجزائر وضعاً اقتصادياً خانقاً (بسبب ظروف الحرب) ،فهي لم تعد قادرة على تسديد ديونها،ولا تستطيع توفير القمح للشعب ،وكانت الخزينة المالية للدولة خاوية من العملة الصعبة، وكان الشلل قد انتاب مؤسسات القطاع العام، ويذكر عبد الحميد براهيمي رئيس الوزراء الاسبق اختلاس المسؤولين السياسيين، والقادة العسكريين مبالغ قدرها ٢٦ مليون دولار امريكي، فضلاً عن سوء التخطيط والمديونية والتذبذب في اقتصاد السوق ،وجدت الجزائر نفسها على حافة الافلاس ،بسبب انخفاض اسعار النفط ،واستغلال صندوق النقد الدولي[٦] الذي طرح شروطاً قاسية تلزم الحكومة الجزائرية على تخفيض قيمة العملة الجزائرية ،ورفع الدعم عن بعض المواد الغذائية الضرورية وتحرير الاسعار، وخصخصة القطاع العام، وتسريح عدد كبير من الموظفين والعمال ،كما واجه الرئيس اليامين زروال حرباً اعلامية من الامازيغ الذين طالبوه بتسليحهم للدفاع عن انفسهم ضد الجماعات الاسلامية، اما الجمعيات النسوية التابعة لتحالف (البربر) الامازيغ واليسار

والفرانكفونيين شاركت في تظاهرات تندد الحوار مع الجماعات الاسلامية وترفضه[٧].

علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية :

علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة الحاكمة علاقة قديمة بدأت منذ السنة الاولى للثورة الجزائرية، فلم تشهد تقاطعاً بين السياسيين والعسكريين ،فالمقاتل هو عضو في حزب جبهة التحرير الوطني، وكذلك قائده والمسؤوليات تتراوح بين سياسية وعسكرية حسب الحاجة[٨]،فنلاحظ تدخل الجيش بالسياسة عندما يحس بوجود خطر يقوض سلطته، فأصبحت الجزائر تدار من العسكر(المجلس الاعلى للدولة) من دون وجود فعلي للقادة السياسيين (حيث كان وجود القادة السياسيين شكلياً)، لذا لم ينجح العسكر في حل الازمة الجزائرية ،ولم يستطع تحقيق الاستقرار الامني والسياسي [٩].

هذا النمط من تدخل الجيش في الحياة السياسية يسود بعامة في حالات عدم الاستقرار السياسي، اذ يتحول الجيش الى دور المحافظ والحامي للنظام القائم ،ويحدث ذلك في حالات اتساع المشاركة السياسية في مجتمع يفتقر الى المؤسسات الكفيلة باستيعاب الاعداد الهائلة من الجماهير الراغبة في الانخراط في العمل السياسي، وتدخل الجيش بهذه الصفة يكون في حالتين، الاولى: هي انتصار حزب او حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية .والثانية اتباع السلطة القائمة لسياسات راديكالية ،او اذا حاولت السلطة استقطاب جماعات سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية .هذا النمط من التدخل يتم ايضاً حيث يحدث ما تراه المؤسسة العسكرية فوضى ،وازمة خطيرة تهدد البلاد ،فتتدخل لاعادة الاستقرار ،وتهيئة الظروف لا قامة حكومة شرعية ،لكن الوعود بالعودة الى الحياة المدنية قد تتحقق ،وقد يستمر الجيش في الاحتفاظ بالسلطة ،فاما ان ينتهي هذا التدخل بعودة الجيش الى الثكنات ،او بانتقاله الى نمط اخر هو النمط الحاكم[١٠].

ادرك الرئيس اليامين زروال اهمية المؤسسة العسكرية وقوتها في انهاء مابدأه من اصلاحات، ورغبته في حل الازمة الجزائرية من خلال اضفاء الشرعية على مؤسسة الرئاسة الجزائرية ،ووقف القتال مع الجماعات الاسلامية ،وتحسين

الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، فلا يتم ذلك الا بوقوف المؤسسة العسكرية الى جانبه ،او على الاقل الموافقة على اجراءاته، لذا استطاع الرئيس زروال تعيين قيادات عسكرية موالية له غير انها لم تمنحه القدرة الكافية على السيطرة على المؤسسة العسكرية ،او استعادة صلاحياته الكاملة كرئيس للجمهورية ،حيث ترسخت حقيقة ان طرفي الصراع هم الاسلاميون والقيادات العسكرية ،وبسبب عدم القدرة على كبح جماح المؤسسة العسكرية من التدخل في الشأن السياسي، وكذلك عدم القدرة على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ،ترافق هذا الوضع تصاعد الخلاف بين الرئيس زروال والقيادات العسكرية التي قامت بشن حملة عنيفة ضد مساعد الرئيس زروال محمد بتشين[١١]، تتهمه بالفساد وتتهم الرئيس ايضاً بالتستر عليه، لذا ادرك زروال عدم امكانية التعامل مع المؤسسة العسكرية في المستقبل، وثبت من جديد ان المؤسسة العسكرية لها الهيمنة على مؤسسة الرئاسة ،وانها السبب الرئيسي في الازمة الجزائرية[١٢].

الا اننا نرى ان الحل يكمن في العودة الى المسار الديمقراطي والاعتراف بنتائج الانتخابات واحترام اختيار الشعب للتخلص من تلك الازمة التي كان الشعب ضحيتها.

الرئيس اليامين زروال والاسلاميون:

قبيل استلام الرئيس اليامين زوال مقاليد الحكم في الجزائر (منذ ان كان وزيراً للدفاع) اعرب عن رغبته في اجراء حوار مع قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ ففي ١٦/كانون الثاني/ ١٩٩٤، واعلنعن رغبتهبقيام نظام جديد يحترم الديمقراطية ، ويضمن الحريات الفردية والجماعية، ويضع حداً لكل الاحتكارات السياسية والثقافية والاقتصادية والايديولوجية[١٣]،فانطلقت لجنة للحوار مع قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ،استجابة لرغبة النظام السياسي الجزائري، لتجاوز ازمة الشرعية ،واختيار اليامين زروال رئيساً للجزائر في ٣١/كانون الاول/١٩٩٤،وقد عبر زروال عن حسن نواياه ،وفتح حواراً مع المعارضة ،فارسل وفداً الى سجن بليدة العسكري، لمحاولة اقناع قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ للمشاركة في المؤتمر الوطني التي رفضت في بادئ الامر المشاركة في مؤتمر الحوار ،وهم وراء القضبان، فرد

الرئيس زروال في ٧/تشرين الثاني/ ١٩٩٤ ((اخترنا طريق الحوار كمسلك لمعالجة اوضاع البلاد الراهنة ،وكقاعدة للممارسة السياسية ...اننا مدركون بان الازمة السياسية لاتحل الا عن طريق الحوار، ومشاركة القوى الوطنية بدون استثناء))[١٤]،جاء هذا الرد (بعد فشل الحلول الامنية)وكحسن نية من السلطة الحاكمة اطلق سراح اثنين من قادة الجبهة الاسلامية للانقاذ هما :علي جدي ،وعبد القادر بوخمخم ،وكانت تنتظر الجبهة الاسلامية ايضاً ان يبادر رئيس الجمهورية باطلاق المعتقلين السياسيين كافة ،ورفع حالة الطوارئ والاجراءات الاستثنائية ،وطالب قادة الجبهة الاسلامية للانقاد بالسماح لهم بعقد اجتماع موسع يضم كافة اعضاء الجبهة الاسلامية للانقاذ ومن ضمنهم القادة الميدانيون ليتمكنوا من تقييم الوضع واتخاذ القرارات المناسبة ،غير ان موافقة زروال كانت مشروطة بإصدار بيان يدينون فيه اعمال العنف التي شهدتها الجزائر والتي لم يوافق عليها قادة الجبهةفضلاً عن الدور السلبي الذي مارسه بعض القادة السياسيين والعسكريين الذين اسهموا في افشال هذه المبادرة[١٥].

محاولات الاصلاح الاقتصادي[١٦]:

ركزت السياسة الاقتصادية بالجزائر في عهد اليامين زروال على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الاصلاحات الاقتصادية واعادة هيكلة المؤسسات العامة واتباع سياسات نقدية لمكافحة التضخم واستقرار اسعار الصرف وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية وقد دعمت هذه السياسة من خلال مواصلة تسديد الديون الخارجية ومهما تعددت البرامج والخطط وتنوعت اساليب التنفيذ والمتابعة، فانها هدفت الى رفع القدرات الانتاجية للزراعة سعياً في تحقيق الامن الغذائي ،والوصول الى الاكتفاء الذاتي[١٧].

قاد الرئيس اليامين زروال بإنشاء(مجلس المحاسبة) الذي يعد هيأة عليا من ضمن اختصاصاته مراقبة مصالح الدولة والجماعات المحلية ومختلف انواع المؤسسات التي تسري عليها قواعد المحاسبة العمومية والمرافق ذات الطابع الصناعي والتجاري وسير الاسهم العمومية في المؤسسات والهيئات الخاصة بالتأمين والحماية الاجتماعية، فقامت الهيئة بالكشف والتحقيق في ملفات الفساد

التي سلمت الى الجهات المختصة ،وفي اثناء الحملة الاعلامية التي اعلنها الرئيس اليامين زروال على الرشوة ومختلف اشكال الفساد تقرر انشاء (المرصد الوطني للرقابة والوقاية من الرشوة) من خلال اقرار المرسوم الرئاسي الصادر في ٢/تموز/ ١٩٩٦ بهدف المساهمة في اضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والوقاية من الرشوة ومحاربتها ،وقد ضم المرصد ثمانية اعضاء يشكلون لجنة دائمة للتنسيق الى جانب رئيس المرصد ،كما بادر الرئيس زروال الى استحداث (هيئة وسيط الجمهورية)لمواجهة المشكلات التي صارت بنيوية في شتى المرافق العمومية وهو ما انعكس سلباً على علاقتها بالمواطن[١٨].

أسست (هيئة وسيط الجمهورية) للنظر في القضايا المدنية وتقديم ارائها وتوصياتها في اطار الرقابة على عمل الادارة والاجهزة الحكومية وتعتمد في ذلك على مصادرها المختلفة من خلال الاستماع الى الشكاوي والمراسلات التي يقدمها المواطن .الى جانب هيئة وسيط الجمهورية ادت (المفتشية العامة للمالية) دوراً مهماً في عملية الرقابة البعدية على الاموال العامة وهي هيئة ادارية ذات طابع اداري تخضع لسلطة وزير المالية مختصة في التسيير المالي والمحاسبي لمؤسسات الدولة والجماعات المحلية ،وكل من يستفيد من الاموال العامة[١٩].

علاقة جيش التحرير الوطني الجزائري بالجيش الاسلامي للانقاذ :

لاشك في ان العلاقة بين جيش التحرير الوطني الجزائري والجبهة الاسلامية للانقاذ وجناحها العسكري (الجيش الاسلامي للانقاذ) سيئة جداً فالجيش هو الذي اجبر الرئيس الاسبق (الشاذلي بن جديد)[٢٠]، على الاستقالة ،وقام بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية (نهاية عام ١٩٩١وبداية عام ١٩٩٢) التي فازت بها الجبهة الاسلامية للانقاذ بالاغلبية الساحقة لتدخل البلاد بعدها في حرب اهلية بين الجيش الجزائري والجبهة الاسلامية للانقاذ.

بدأت الاستهدافات تطال رجال الاجهزة الامنية واعوان الشرطة في الاحياء الشعبية للاستيلاء على اسلحتهم فحدثت عام ١٩٩٢ عشرات الاغتيالات التي استهدفت القوات الامنية واستهدفت مقرات الشرطة والدرك والبنوك حتى الموظفين المدنيين ورجال الاعلام والمعلمين والفنانين والنقابيين واعضاء الاحزاب ورجال

الدين سواء كانوا مسلمين او مسيحيين حيث كانت تلك الهجمات مشتتة وغير منظمة ،لكن الجماعات المسلحة (والمقصود بها الجيش الاسلامي للانقاذ) عملت على تنظيم صفوفها عام ١٩٩٣ في المناطق الجبلية لصعوبة وصول جيش التحرير الوطني الجزائري فضلاً عن عمل بعض الجماعات المسلحة التابعة للجبهة الاسلامية للانقاذ في بعض المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة بخاصة في الاحياء الشعبية ،وكانت تستهدف في عمليتها الاملاك العامة والموظفين العموميين، فكانت اعوام ١٩٩٣-١٩٩٤ الاقسى على رجال الاجهزة الامنية [٢١].

لكن عام ١٩٩٥ شهد تحولاً نوعياً بالنسبة للجيش الجزائري حيث قاد عمليات قتالية قاسية تمكن من خلالها على القضاء على الكثير من المسلحين الاسلاميين ، ومن بين العمليات التي اتخذها الجيش لتطويق نشاط الجماعات الاسلامية انشاء مراكز في الصحراء يوضع بها كل شخص يشتبه في تشكيله خطورة على النظام والامن العام ،فضلاً عن منح صلاحيات للقضاء العسكري في الفصل بين القضايا التي تمس الامن العام والقضاء المدني ، والحد من حرية تنقل الاشخاص والبضائع [٢٢].

ان النجاحات الامنية للجيش الجزائري لم تستطع ان تنهي العنف بصورة كاملة، ففي عام ١٩٩٥ صدر الجيش ((قانون الوئام المدني)) الذي يضمن عفواً جزئياً للمسلحين الذين يلقون السلاح من دون ان يتورطوا بعمليات قتل وتفجر واغتصاب غير ان الرئيس زروال رفضه لانه جرى من وراء ظهره، ثم فرض عليه [٢٣]، فعاد الرئيس اليامين زروال لمحاولة اجراء حوار من جديد مع الجبهة الاسلامية للانقاذ الا ان هذا الحوار لم ينجح ،بسبب رفض بعض قادة الجيش ،غير ان الجبهة الاسلامية للانقاذ وافقت على هدنة من جانبها فقط في ظل تصاعد العنف من جماعات اسلامية خرجت عن سيطرتها التي رات (اي الجبهة الاسلامية للانقاذ) ان هناك جرائم ارتكبت باسمها[٢٤]. لذا وصلت الى اتفاق مع رئاسة الجمهورية لايقاف العنف والدخول في هدنة تنهي اعمال العنف من جانبها وكذلك اصدرت الرئاسة ((قانون الرحمة)) عام ١٩٩٧ وافاد المسلحون من هذا العفو والقوا السلاح ،وقد تضمنت وثيقة الهدنة:

١.الاعتراف بوجود جيش واحد في البلاد هو جيش التحرير الوطني الجزائري
٢.وقف منظمة الجيش الاسلامي للانقاذ عملياته العسكرية ثم اعلانه عن الهدنة من طرف واحد من دون قيد او شرط .
٣.التزام الدولة بإعلان عفو شامل عن عناصر منظمة الجيش الاسلامي واعضاء المنظمات الاخرى التي انضمت الى الهدنة.
٤.عودة الجبهة الاسلامية للانقاذ الى الساحة السياسية بقيادة جديدة، واسم جديد.
٥.اعتبار جميع من سقطوا بسبب دوامة العنف ضحايا المأساة الوطنية والتزام التكفل بهم دون تمييز.
٦.التزام منظمة الجيش الاسلامي للانقاذ وباقي المنظمات تحويل الهدنة الى وقف نهائي ودائم لعملياتهم العسكرية [٢٥].

موقف الامازيغ (البربر)[٢٦] من احداث الجزائر ١٩٩٦:

ظهرت مشكلة الامازيغ "منذ استقلال الجزائر عام ١٩٦٢" ،وهي تدعو الى الاعتراف بالامازيغ البربر كقومية ولغة وحق تمثيلهم في الحكومة الجزائرية، وبين مؤيد ومعارض لهذه القضية التي تطورت لتخرج في "مظاهرات عام ١٩٨٠ في منطقة (القبائل) تيزي اوزو" ،وبعد التعديل الدستوري "عام ١٩٨٩"الذي شجع على التعددية الحزبية وقيام الاحزاب لتشارك في العملية السياسية ،فظهرت احزاب سياسية تطالب بحقوق الامازيغ البربر باعتبارهم السكان الاصليين للجزائر، ثم مالبثت ان حدثت الازمة الجزائرية ان تاخذ القضية الامازيغية منحى اخر، حيث طالب الامازيغ من رئيس الحكومة رضا مالك بتسليح منطقة القبائل للدفاع عن انفسهم في مواجهة الجماعات الاسلامية ،وقد رفضت الحوار الذي اجراه الرئيس زروال مع الجبهة الاسلامية للانقاذ لحل الازمة الجزائرية ،وخرجت الجمعيات النسائية التابعة للاحزاب البربرية (الامازيغية)[٢٧]، في شوارع العاصمة الجزائر تردد شعارات : ((زروال لاتنزع السروال)) ،اي :اياك ان تتحاور مع الاسلاميين[٢٨].

لقد اسهمت فرنسا في تنظيم وتنشيط هذا التيار، لتمزيق وحدة المسلمين في الجزائر وليكون شوكة الخاصرة ضد الحكومة الجزائرية بخاصة بعد الاستقلال

وكانت تحرض الامازيغ عبر صحافتها الفرنسية وبمساعدة التيار الفرانكفوني (اي الناطقين باللغة الفرنسية) التي ادت دوراً مهماً في تغذية الحس العنصري البربري فدعت الى عقد مؤتمر دولي بتمويل فرنسي (حول الامازيغ) عام ١٩٩٦ في منطقة الاوراس غير ان اهل المنطقة رفضوا عقد هذا المؤتمر معتزين باللغة العربية والاسلام ،وكذلك رفضت منطقة بيجاية عقد هذا المؤتمر بسبب نواياه العنصرية فماكان من القائمين علىالمؤتمر الا السفر الى جزر الكناري في اب عام ١٩٩٧، وحينقام الرئيس اليامين زروال برفع التجميد عن قانون اللغة العربية في ٦/تموز/ ١٩٩٨ بمنطقة القبائل اندلعت اعمال العنف وتحطيم المرافق العمومية في منطقة تيزي اوزو ،وصدر كلام استفزازي وتحريضي ضد اللغة العربية والدفاع عن اللغة الفرنسية بحجة حماية البربرية من الصحافة الفرانكفونية ،لذلك جاء المؤتمر الثاني بمدينة ليون الفرنسية في ١٣-١٥/تموز/ ١٩٩٩ لحماية الامازيغ البربر بحضور اقطاب الحركة الامازيغة البربرية وجمعيات حقوق الانسان[٢٩].

وتشكلت في منطقة القبائل "الحركة المسلحة البربرية" الجناح العسكري لجبهة القوى الاشتراكية (٣٠)،التي هددت بسلوك طريق العنف المسلح ضد النظام السياسي للدفاع عن حقوق البربر الثقافية والسياسية وضد الجماعات الاسلامية المسلحة المنادية بقانون التعريب[٣١].

الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧:

مع مطلع عام ١٩٩٦ باشرت السلطة الجزائرية جلسات الحوار مع القوى السياسية وتكللت تلك الجلسات في عقد ندوة الوفاق الوطني بتاريخ ١٥-١٦ /ايلول/ ١٩٩٦ والتوقيع على عدة مبادئ اساسية لبناء مجتمع ديمقراطي اهمها التمسك بالديمقراطية في اطار احترام القيم الوطنية وتبني التعددية السياسية واحترام تداول السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب، كما تم في هذه السنة تعديل دستور عام ١٩٨٩ ثم جرت في ٥/حزيران/١٩٩٧ الانتخابات التشريعية لتشكيل المجلس الاعلى الوطني (البرلمان) وقام الرئيس اليامين زروال بتأسيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي يمثله ويمثل طروحاته ،حددت المقاعد البرلمانية بـ ٥٢٤ مقعداً موزعة مابين مجلس الشعب ومجلس الامة حيث حدد للاول بـ٣٨٠

مقعداً اما الثاني فحدد بـ١٤٤ مقعداً يعين ثلثهم رئيس الجمهورية .وقد بلغ عدد الذين تقدموا لاشغال المقاعد الانتخابية ٧٧٤٧ مرشحاً يمثلون ٣٩ حزباً وبلغ عدد المسجلين للتصويت اكثر من ١٦ مليون شخص، وقد جرت العملية الانتخابية بنجاح التي عبرت عن قبول سلطة التعايش مع ماتسميه ((الاسلام المعتدل)) البعيد عن التطرف والمواجهة العسكرية بدليل حصول حركتي حماس(حمس) ، والنهضة[٣٢](الاسلاميين)، مجتمعتين على ١٠٣ مقاعد [٣٣]،وكانت نتيجة الانتخابات ان حصل الحزب الذي اسسه اليامين زروال (حزب التجمع الوطني الديمقراطي) مايقربـ ١٥٦ مقعداً وحصل حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية على ٢٩ مقعداً وقد ادت الانتخابات الى سقوط ٢٩ حزباً لم يحصلوا على أي مقعد[٣٤]. والجدول رقم –١– يوضح ذلك:

نتائج الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧ [٣٥]

الاحزاب	المقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي	١٥٦
حركة مجتمع السلم (حماس)	٦٩
جبهة التحرير الوطني	٦٢
حركة النهضة	٣٤
جبهة القوى الاشتراكية	٢٠
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	٢٩
حزب العمال	٤
المستقلون	١١

يلاحظ في تلك الانتخابات انقسام الجبهة الاسلامية للانقاذ حيث خرج منها حركتان هما: حركة الاصلاح الوطني بقيادة عبد الله جاب الله[٣٦]، وحركة المجتمع للسلام التي اسسها محفوظ نحناح[٣٧]،اللتان حصلت كل واحدة منهما على ٢٦% من الاصوات[٣٨].

إستقالة الرئيس اليامين زروال:

ان تردي الاوضاع الداخلية بتفشي الفساد داخل اجهزة الدولة فضلاً عن ترد الاوضاع الداخلية والمعاشية للشعب الجزائري التي كان زروال قد وعد بالقضاء عليها خلال حملته الانتخابية لكنه لم ينجح بسبب ارتباط اطراف مهمة في النظام مثلت سنداً قوياً لتلك الاوضاع التي فشل في القضاء عليها ،مع استمرار العنف والفشل في القضاء على من تبقى من الجماعات المسلحة التي رفضت الدخول في هدنة مع الجيش الوطني الجزائري [٣٩].

اصبحت السلطة في الجزائر رهينة جناحين رئيسين الاول: بقيادة الرئيس زروال والثانية: بقيادة محمد العماري[٤٠]، رئيس الأركان ،فالرئيس لا يتمتع بكل السلطات التي تسمح له بوضع يده على القطاعات الاستيراتيجية بما فيها القطاعات الاقتصادية والحيوية وفي مقدمتها الغاز والنفط ،كما قام الرئيس زروال بتعيين رجال في جيش يدينون له بالولاء المطلق مما اجج الصراع ،ونتج عن هذا كله مناقشات حادة وتبادل الاتهامات كان نتيجتها الدعوة الى انتخابات مبكرة واستقالة الرئيس[٤١].

كانت حصيلة الفتنة الجزائرية اكثر من ١٠٠ ألف قتيل وخسائر قدرت بمليارات الدولارات التي اشتعلت بعد الغاء المسار الانتخابي واقالة الشاذلي بن جديد ،ولم يجد صناع القرار وسيلة لحل الازمة الجزائرية القائمة غير الاكثار من الانتخابات وتغيير الدستور ومحاولات الحل هذه كانت في مجملها شكلية والانتخابات الرئاسية المبكرة التي دعا اليها اليامين زروال تندرج في هذا السياق الامر الذي لم يؤد الى تجاوز الازمة بشكل كامل .

اعلن الرئيس زروال تقليص مدته الرئاسية في ١١/كانون الأول/١٩٩٨ لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة رافق ذلك العودة التدريجية الى الاستقرار في الكثير من مؤسسات الدولة وعلى رأسها رئاسة الجمهورية .

الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩:

مع بدء الاعلان عن فتح باب الترشح للرئاسة قدم اكثر من ٢٨ مرشحاً ملفاتهم الى الدوائر المعنية ليبت فيها لاحقاً المجلس الدستوري[٤٢]، الذي يملك صلاحية تحديد المرشحين الذين يستوفون الشروط المطلوبة . ومن الذين رفضهم المجلس الدستوري محفوظ نحناح (بسبب عدم مشاركته في حرب التحرير)وكان من شروط التقديم ان يكون مشاركاً في حرب التحرير غير ان السبب الحقيقي وراء رفضه هو انتماؤه الى التيار الاسلامي .وبعد فرز الملفات من المجلس الدستوري تقرر قبول سبعة اسماء لخوض العملية الانتخابية:

١.عبد العزيز بو تفليقة[٤٣].

٢.احمد طالب الابراهيمي[٤٤].

٣.مولود حمروش[٤٥].

٤.عبدالله جاب الله.

٥.حسين ايت احمد[٤٦].

٦.مقداد سيفي[٤٧].

٧.يوسف الخطيب[٤٨].

جرت الانتخابات الرئاسية في ١٥/نيسان/١٩٩٩ حيث بلغت نسبة المشاركة فيها ما يقرب ٦٠% [٤٩]،وشارك ١٧.٥ مليون مواطن جزائري فاز بها عبد العزيز بوتفليقة (١٩٩٩-٢٠١١)حيث حصل على ٧٣.٧٩% من الاصوات ثم احمد طالب الابراهيمي حصل على ١٢.٥٣% من الاصوات ثم عبد الله جاب الله حصل على ٣.٩٥% من الاصوات ثم حسين ايت احمد حصل على ٣.١٧% من الاصوات ثم مولود حمروش حصل على ٣% من الاصوات ثم مقداد سيفي حصل على ٢.٢٤% من الاصوات ثم يوسف الخطيب حصل على ١.٢٢% من الاصوات وبلغت نسبة المشاركة ٦٠.٢٥% . لقد فاز بو تفليقة في هذه الانتخابات لأنه المرشح إلا قوى بخاصة بعد انسحاب بعض المرشحين الذين اتهموا الحكومة بتزوير الانتخابات ،تزامن ذلك مع تحسن

اسعار النفط وبداية تقليص المديونية الخارجية وانطلاق العديد من المشاريع الاصلاحية ولاسيما السياسية والاقتصادية[٥٠]. والجدول رقم – ٢– يوضح ذلك:

عدد اصوات المرشحين للانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩[٥١]

المرشحين	عدد الاصوات
عبد العزيز بوتفليقة	٧.٤٤٢.١٣٩
احمد طالب الابراهيمي	١.٢٦٤.٠٩٤
عبدالله جاب الله	٣٩٨.٤١٦
حسين ايت احمد	٣١٩.٥٢٣
مولود حمروش	٣١١.٩٠٨
مقداد سيفي	٢٢٦.٣٧١
يوسف الخطيب	١٢٢.٨٢٦

في حزيران عام ١٩٩٩ صرح رئيس الجمهورية انه سينظم استفتاء شعبياً على مشروع المصالحة الوطنية واعلان العفو عن الاف السجناء الاسلاميين تحت قانون الوئام المدني واقره الجزائريون في استفتاء عام وحصل على موافقة ٩٨.٦٣% من مجموع الذين شاركوا في الاستفتاء وصادق البرلمان الجزائري على القانون بـ٢٨٨ عضوا وامتناع ١٦ عضواً عن التصويت بموجبه اعلن العفو عن كل من يلقي السلاح خلال ٣ أشهر ثم جرى تمديد قرار العفو الى ١٣/كانون الثاني/٢٠٠٠ .وقد ارتكز هذا القانون على اربع نقاط :

١.التمسك بالدستور والحرص على تنفيذ القوانين.

٢.تعويض اهالي الضحايا.

٣.العرفان لجميع المواطنين الذين كان لهم دور في انقاذ البلاد.

٤ .فسح المجال لعودة من ضل عن الطريق لسبب او لأخر .وبموجب ذلك انخفضت اعمال العنف بشكل كبير بعد صدور هذا القانون لأنه حفز إعدادا كبيرة من المقاتلين لترك السلاح والعودة للحياة الطبيعية[٥٢].

الخاتمة

حاول الرئيس اليامين زروال خلال مدة حكمه ١٩٩٤-١٩٩٩ اعادة الشرعية الى الحكومة الجزائرية التي فقدتها منذ عام ١٩٩٢ ،حيث قام الجيش بإلغاء الانتخابات البلدية والتشريعية التي جرت منذ عام ١٩٩٠-١٩٩١ بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بلاغلبية الساحقة وقبول الرئيس الاسبق الشاذلي بن جديد بهذه النتيجة وهو الامر الذي لم يقبل به الجيش الوطني الجزائري حيث قام وزير الدفاع في ذلك الوقت الجنرال خالد نزار بإرغام الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة والغاء المسار الانتخابي ، مما ادى الى صراع مسلح بين الجيش الجزائري والجبهة الإسلامية للإنقاذ (وهو ما عرف بلازمة الجزائرية) راح ضحيتها ابناء الشعب الجزائري ،حاول الرئيسان محمد بوضياف وعلي كافي الخروج من تلك الازمة الا ان مساعيهم قد بائت بالفشل.

قام الرئيس اليامين زروال ،بتعيين قيادات في الجيش تدين بالولاء له لتعزيز صلاحياته غير ان هذه التغييرات التي احدثها لم تمنحه القدرة على السيطرة على المؤسسة العسكرية او استعادة صلاحياته الكاملة كرئيس للجمهورية فضلاً عن عدم قدرته على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

ادرك الرئيس اليامين زروال عدم امكانية التعامل مع القيادات العسكرية في المستقبل ،فضلاً عن عدم قدرة مؤسسة الرئاسة من السيطرة على المؤسسة العسكرية التي جعلت نفسها حاكماً على مؤسسة الرئاسة ، فلم تسمح لها بالعمل على اصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية كما تراها بل ابتعدت المؤسسة العسكرية عن القيام بدورها الرئيسفي حماية الامن الداخلي والخارجي والحفاظ على حياة الشعب .

لذا قام الرئيس اليامين زروال بمغادرة سدة الحكم ولم يتمكن من انهاء الازمة الجزائرية التي ارقته كما ارقت سابقيه ،وقد دافع الرئيس اليامين زروال عن مدة

حكمه بالقول انه استطاع ان يمهد لانتخابات رئاسية شفافة ونزيهة ويرسخ مبدأ التداول السلمي للسلطة ،لكن منتقديه اعتبروا مدة حكمه سيناريو لإيصال مرشح الجيش عبد العزيز بو تفليقة الى سدة الحكم في الجزائر.

Abstract

Political Reform Attempts of the President Liamine Zeroual 1994-1999

Assist.Prof. Sa'ad Tawfeeq Azeez Al-Bazaz (PhD.)

University of Mosul /College of Arts/Department of History

Between 1992 and 1994, Algeria engaged in the civil war which killed thousands of Algerian people as the army recanted and concealed the legislative elections results that revealed winning of the Islamic salvation front. At that time Algeria was ruled successively by the president Mohammed Boudiaf and Ali Kafi who failed in solving the Algerian crisis.

It has been stated that all the reform attempts by President Liamine Zeroual were failed because of the Algerian mafia which aborted the reform project as well as the drop in oil prices that had an effect on the failure of his reform attempts. The major General Liamine Zeroual took over the presidency of Algeria in late 1994, reforming the military and political establishment and opening dialogues with the Islamists and Amazighs.Also, he appointed a number of statesmen who agree with him in the dialogue with the Islamists.

Liamine Zeroual known as one of the first strivers who participated in the Algerian revolution, but did not participate in the coup against the President Chazli Bennid. He was an incorrupt man and gaining hospitality as president by the Islamic salvation front leaders, especially after taking the initiative of releasing the political prisoners and dialogue among Islamist.

President Zeroual faced opposition from some of the army men and Francophonic organizations, as well as the suffocating economic crises, and the bankruptcy of Algeria's financial treasury, which prevented his reforms from being completed, forcing President Zeroual to call for early elections and prepare the ground for President Abdelaziz Bouteflika to take over the presidency 1999.

المصادر والهوامش الواردة في البحث:

(١) يحيى ابو زكريا ،الجزائر من احمد بن بلة والى عبد العزيز بوتفليقة، ناشري، www.nashiri.net، ٢٠٠٣: ص١٠٢-١٠٣.

([٢]) ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الاسلام السياسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،(عمان،٢٠٠١):ص٢٠١-٢٠٢.

([٣]) هند احمد عبد العزيز، النظام السياسي الجزائري للفترة ١٩٩٩-٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،(العراق،٢٠١٢):ص١٥٥.

([٤]) سليمان الرياشي واخرون، الازمة الجزائرية سلسلة كتب المستقبل العربي (١١)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،١٩٩٩) :ص٥٤٢.

([٥]) رضا مالك: ولد في باتنا عام ١٩٢٩ وقد اصبح عضواً في الاتحاد العام للمسلمين الجزائريين ،ورئيس تحرير صحيفة المجاهدين خلال حرب الاستقلال ،شغل منصب وزير الاعلام والثقافة عام ١٩٧٧-١٩٧٩ ومن ثم وزير للخارجية عام ١٩٧٩ وعين كاحد اعضاء المجلس الاعلى للدولة بعد عام ١٩٩٢ ثم رئيساً للوزراء عام ١٩٩٣ ثم عزل من منصبه عام ١٩٩٤. للمزيد ينظر: الجاسور، المصدر السابق :٢٠٠.

([٦]) صندوق النقد الدولي: وهو احد ادوات العولمة المالية الدولية حيث يتمثل دوره في اقراض الدول التي تعاني من اختلال في ميزان مدفوعاتها فيقوم الصندوق الدولي باقراضها لتتخلص من مديونيتها مقابل اخضاعها لجملة من الشروط والالتزامات التي يجب عليها ان تلتزم بها لكي تحصل عن القرض. للمزيد ينظر: شيماء عبد الستار جبر الليلة، العولمة والمنظمات الدولية المالية، دار ايلة للطبع والتوزيع والنشر،(عمان،٢٠١٠)،ص٦٧.

([٧]) للمزيد ينظر: عبد الحميد براهيمي، في اصل الازمة الجزائرية ١٩٥٨-١٩٩٩،مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت،٢٠٠١)،ص٢٣٨-٢٤٣؛ ابو زكريا،المصدر السابق: ص١٠٠-١٠٣.

([٨]) عبد العزيز، المصدر السابق: ص٨٥.

([٩]) هيفاء احمد محمد، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية في الحياة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية،(بغداد،٢٠٠٧):ص٢٢٠

([١٠]) عبد العزيز ،المصدر السابق: ص٨٦.

([١١]) محمد بتشين: ولد في مدينة قسنطينة ،وعمل في صفوف جبهة التحرير الوطني الجزائري وصفوف جيش التحرير تلقى علومه العسكرية من الاتحاد السوفيتي ،وبين عامي ١٩٨٢-١٩٨٤ تسلم قيادة القطاع العسكري لمنطقة تندوف ورقي الى مرتبة عقيد واصبح بعد عام ١٩٨٧ مشرفاً على معظم الاجهزة الامنية ليرقى بعدها الى مرتبة لواء ويعمل مساعداً للرئيس زروال .للمزيد ينظر: ابو زكريا،الجزائر من احمد بن بلة..، المصدر السابق: ص١٠٤.

([١٢]) الجاسور، المصدر السابق:ص٩١.

([١٣]) فاتن يونس محمد،النشاط السياسي للجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر ١٩٩٢-١٩٩٧،مجلة العلوم الاسلامية ،العدد ١/١٤، المجلد ٧، (جامعة الموصل، ٢٠١٣): ص٣٩٦.

(١٤) محمد ،المصدر نفسه:ص٣٩٩.

(١٥) محمد تامالت، الجزائر فوق البركان، دار الحكمة ،(لندن،٢٠٠٢): ص١٨٢-١٨٣.

(١٦) إرتأيت تسمية هذا الفرع من الموضوع بـ"محاولات الاصلاح الاقتصادي"لان أي سياسة اصلاحية في الدولة يجب ان يتوفر فيها الاستقرار الامني ليكون سبباً رئيساً لانجاحها.ولطالما كانت الجزائر تعاني من عدم الاستقرار الامني فأي سياسة او اصلاحات فهي "**محاولة**".

(١٧) فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ،٢٠١٠) : ص١٣٧-١٣٨.

(١٨) محمد حليم ليمان، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر،مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،٢٠١١) : ص٢٥٣-٢٥٤.

(١٩) ليمان ،المصدر نفسه: ص٢٥٤.

(٢٠) الشاذلي بن جديد:ولد عام ١٩٢٩ في قرية بو ثلجا شرق الجزائر التحق بجبهة التحرير الوطني عام ١٩٥٤ تدرج في المناصب العسكرية ليصبح عام ١٩٦٩ عقيداً في الجيش ،ثم انتخب رئيساً للجزائر عام ١٩٧٩. للمزيد ينظر: سعد توفيق عزيز البزاز،الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد دراسة للاوضاع الداخلية واثرها في العلاقات الخارجية، دار ايلة للنشر والتوزيع، (عمان،٢٠١٠): ص٨٤

(٢١) عبد النور منصوري، المصالحة الوطنية في الجزائر، دار التنوير،(الجزائر، ٢٠١٣):ص١٢٧-١٢٨.

(٢٢) امحند برقوق، الاستيراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب، www.radioalgerie.dz:ص٥-٦.

(٢٣) رياض صيداوي، اختراق للعزلة الخارجية ومراوحة داخلية،www.azzaman.com: ص١.

(٢٤) وهنا يذكر الحبيب سويدية ان الجيش الجزائري وتحديداً القوات الخاصة قامت بارتداء ملابس الجيش الاسلامي وقامت بقتل مئات المواطنين في القرى والارياف باسم الجيش الاسلامي .للمزيد ينظر: حبيب سويدية ،الحرب القذرة، ترجمة روز مخلوف،ورد للطباعة والنشر والتوزيع،(سوريا،٢٠٠٣):ص١٤٧.

(٢٥) اسماعيل قيرة واخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر،مركز دراسات الوحدة العربية ،(بيروت،٢٠٠٢) :ص١٢٥.

(٢٦) الامازيغ تعبير يطلق على فريق من اهل الشمال الافريقي الذين يدعون (البربر) أي أهل البداوة أو الصحراء أي البادون الظاهرون. ويذكر في تعريف آخر ان اسم امازيغ شرقي المنبت ،وكان يعني لدى الجماعات البربرية التي تطلقه على نفسها الرجل الحر النبيل .ويعود نسب البربر ، الى مازيغ بن كنعان بن حام بن نوح (عليه السلام)، أي ان كلمة أمازيغ هي كلمة شرقية المنبت تعود في أصالتها الى العربية. للمزيد ينظر: عز الدين المناصرة:"العرب الامازيغ من اصول كنعانية"، مجلة فلادلفياالثقافية،العدد ٢،السنة ٢، جامعة فلادلفيا، (الاردن،١٩٩٨):ص٢٩.

(٢٧) (حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية) بزعامة سعيد سعدي .

([٢٨]) ابو زكريا ،المصدر السابق:ص٩٩.

([٢٩]) عمر بن قينة، المشكلة الثقافية في الجزائر، دار اسامة للتوزيع والنشر،(عمان،٢٠٠٠):ص١١٤.

([٣٠]) حزب سياسي تشكل في ٦/ايلول/١٩٨٩، تزعمها حسين ايت احمد وهو حزب امازيغي بربري ناهض سياسة التعريب ونادى في خطاباته بالثقافة الغربية العلمانية ودعى الى الاعتراف باللغة الامازيغية كلغة رسمية في الجزائر،حيث تمركز هذا الحزب في منطقة القبايل في الجزائر.للمزيد ينظر: سعد توفيق عزيز البزاز، الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد التحولات الداخلية والخارجية واثرها في العلاقات الدولية،دارايلة للنشر والتوزيع،(عمان،٢٠١٠)،٨٧.

([٣١]) يحيى ابو زكريا، صعود التيار البربري في الجزائر ،دار سحنون،(دمشق، ١٩٩٨) :ص١٠٢.

([٣٢]) تأسست الحركة عام ١٩٧٤ بمبادرة من عبد الله جاب الله الا ان وزنها السياسي تضاعف بعد احداث عام ١٩٨٨ واخذت الحركة طابعها القانوني عام ١٩٩٠.وبعد احداث عام ١٩٩٢ قامت بعض الاحزاب السياسية والاسلامية بتغيير اسمائها خوفاً من عمليات الاغتيال او ملاحقة السلطات الامنية لاعضائها فمثلاً حزب النهضة اصبح حركة الاصلاح الوطني . قيرة،المصدر السابق: ص١٦٨-١٦٩.

([٣٣]) زريق نفيسة: عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر واشكالية النظام الدولاتي المشكلات والافاق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة باتنة، (الجزائر،٢٠٠٩) : ص ٩٤-٩٥.

([٣٤]) الجاسور، المصدر السابق:ص٨٤-٨٥.

([٣٥]) رياض صيداوي: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(بيروت، ٢٠٠٠):ص١١٣.

([٣٦]) عبدالله جاب الله: ولد عام ١٩٥٦ في سكيكدة من اسرة فقيرة عمل في صغره اثناء الدراسة ،دخل السياسة في وقت مبكر وبسبب نشاطه دخل السجن بسبب التحريض ضد الدولة اسس عام ١٩٨٩ حركة النهضة الاسلامية .للمزيد ينظر،فاتن يونس المعاضيدي، الحركة الاسلامية في الجزائر ١٩٦٢-١٩٩٢،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كليةالاداب، (الموصل،٢٠١١):ص١٧١.

([٣٧]) محفوظ نحناح: ولد عام ١٩٤٢ في بليدة عمل في حقل الدعوة والتدريس اعترض على عدة قوانين اصدرتها الدولة الجزائرية ،اعتقل وحكم عليه بالسجن ١٥ ثم شارك في الحياة السياسية عام ١٩٨٨ وانشأ حزب حركة المجتمع الاسلامي عام ١٩٨٩. للمزيد ينظر: فوزي صديق بن الهاشمي، الشيخ محفوظ نحناح ، دار الانتفاضة للنشر والتوزيع،(الجزائر،١٩٩٠):ص١٠.

([٣٨]) راي تاكيه ونيكولاس غوسديف: نشوء الاسلام السياسي الراديكالي وانهياره، ترجمة حسان بستاني، دار الساقي،(بيروت،٢٠٠٥):ص٩٣.

([٣٩]) رجب الباسل، ابعاد استقالة الرئيس الجزائري الامين زروال، مجلى السياسة الدولية، العدد ١٣٥، (القاهرة ، ١٩٩٩) : ص٢٠٠.

([٤٠]) ولد في ٧/ تموز/١٩٣٩ في ولاية بسكرة جنوب العاصمة الجزائرية ، ولى منصب قائد أركان الجيش لناحية عسكرية من ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٦، وبعدها شغل منصب قائد فرقة المشاة الميكانيكية إلى غاية سنة ١٩٨٢ ورئيس قسم عمليات أركان الجيش الوطني الشعبي إلى غاية سنة ١٩٨٨ ثم قائد الناحية العسكرية الخامسةقسنطينة (إلى غاية سنة ١٩٨٩ وأشرف على وحدات قتالية.ثم أصبح قائد القوات البرية إلى غاية سنة ١٩٩٢، وهي السنة التي رقي خلالها إلى رتبة فريق .عين سنة ١٩٩٣ قائدا لاركان الجيش الجزائري وبقي في المنصب إلى غاية استقالته سنة ٢٠٠٤ .للمزيد ينظر: ويكبيديا، محمد العماري، الموسوعة الحرة، wikipedia.org:ص١.

([٤١]) محمد، المصدر السابق:ص٢٤٢-٢٤٣.

([٤٢]) كانت مهام المجلس الدستوري (الذي يشرف عليه الجيش بصورة غير مباشرة)تحديد المرشحين الذين يستوفون الشروط المطلوبة للترشيح على منصب رئيس الجمهورية .

([٤٣]) عبد العزيز بو تفليقة:ولد عام ١٩٣٧ ودخل صفوف جيش التحرير عام ١٩٥٦ وهو طالب في الثانوية وقد مارس مهناً عديدة ،حيث التحق بهيئة الاركان العامة وقاد جبهة مالي لاحباط محاولة فرنسا تقسيم الجزائر عام ١٩٦٠، ثم اصبح وزيراً للشباب عام ١٩٦٢، ثم وزيراً للخارجية عام ١٩٦٣ واصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٩٩.عبد العزيز بو تفليقة: الموسوعة الحرة، www.wikipedia.com:ص١

([٤٤]) احمد طالب الابرهيمي :ولد عام ١٩٣٢ في سطيف وهو ابن الشيخ بشير الابراهيمي رئيس جمعية علماء المسلمين وانتخب رئيساً في المؤتمر التاسيسي للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عام ١٩٥٥ اعتقل على يد السلطات الفرنسية عام ١٩٥٧ ،ثم عين وزيراً للتعليم عام ١٩٦٥ ثم وزيراً للاعلام والثقافة عام ١٩٧٠-١٩٧٧ ،ثم وزيراً للخارجية عام ١٩٨٢ ثم فقد منصبه عام ١٩٨٨.الجاسور، المصدر السابق:ص٢٠١.

([٤٥]) مولود حمروش: ولد عام ١٩٤٣ في مدينة قسنطينة التحق عام ١٩٥٨ بصفوف الثورة ثم انتخب عضواً في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير عام ١٩٧٩ وفي عام ١٩٨٤ عين في امينا عاماً لرئاسة الجمهورية وفي عام ١٩٨٩ اختير رئيساً للحكومة. للمزيد ينظر: براهيمي، المصدر السابق:ص١٧٣.

([٤٦]) حسين ايت احمدولد في تيزي اوزو عام ١٩٢٦ بدا نشاطه السياسي مبكرا وانضم الى صفوف حزب الشعب ،كان من المؤيدين للعمل المسلح ضد المحتل ،شارك في الثورة الجزائرية وكان من بين المختطفين من قبل الفرنسيين عام ١٩٥٦ ، اسسبعد الاستقلال حزب جبهة القوى الاشتراكية ليقود تمرداً عام ١٩٦٣ ويحكم بالاعدام ،هرب من السجن ولم يعد الى الجزائر حتى عام ١٩٨٨ ،رشح للانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦ ثم انسحب. للمزيد ينظر، المعاضيدي، المصدر السابق:ص٨٢.

([٤٧]) مقداد سيفي: ولد عام ١٩٤٠ في ولاية تبسة ، اكمل تعليمه في فرنسا وحصل على شهادة الهندسة الالكترونية تدرج في المناصب اصبح وزيراً للتجهيزات والاشغال العمومية ،عرف عنه انه موالياً للرئيس زروال.

([٤٨]) ابو زكريا ،المصدر السابق:ص١٠٧. يوسف الخطيب ولد ١٩٣٢ زاول دراسته الابتدائية ،و الثانوية بثانوية الأمير عبد القادر بالجزائر العاصمة، تابع دراسته الجامعية حيث سجل للدراسة في كلية الطب لكن نشاطه السياسي و اقتناعه بالعمل الثوري و إيمانه بحتمية الكفاح المسلح ضد الإحتلال الفرنسي جعله يلتحق بجبهة التحرير الوطني سنة ١٩٥٥، و بعد إضراب الطلبة الجزائريين عام ١٩٥٦التحق بمعاقل الثورة في الجبال بنواحي المدية بالولاية التاريخية الرابعة. عمل مسؤولا عن الصحة في عدة مناطق منها منطقة الأخضرية، وتنس، ومليانة، وثنية الحد و غيرها من مناطق الولاية الرابعة.عام ١٩٥٧ تولى قيادة العسكرية بالمنطقة الثالثة من الولاية الرابعة "الونشريس" قام بمبادرة تكوين كتائب للقيام بجلب السلاح من الحدود التونسية الاسلحة التي كان الجزائريون الموكلون بالخارج بجلب السلاح وادخاله سريا عبر تونس إلى غاية الحدود التونسية الجزائرية. وفي سنة ١٩٥٩ تم ترقيته إلى رتبة نقيب، ثم إلى رتبة رائد عضو بمجلس الولاية سنة ١٩٦٠قاد العمليات العسكرية في جبال الونشريس و الظهرة ومنطاقة متفرقة، و بقي في منصبه كقائد للولاية إلى غاية الاستقلال عام ١٩٦٢ .ويكبيديا، الموسوعة الحرة، يوسف الخطيب،wikipedia.org:ص١.

([٤٩]) اما بالنسبة الى ٤٠% من الشعب الذين لم يشاركوا في الانتخاب لانهم عرفوا بفوز مرشح الجيش مسبقاً ،وان الانتخابات شكلية.

([٥٠]) كفاح عباس رمضان: مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي،الجزائر نموذجاً،من كتاب النظام السياسي العربي والاقليمي التغيير والاستمرارية،مركز دراسات الاقليمية،سلسلة شؤون اقليمية ٢٦، دار ابن الاثير للطباعة والنشر،(الموصل،٢٠٠٩):ص١٠٣

([٥١]) رياض صيداوي: "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٥، السنة ٢٢،مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت،١٩٩٩):ص١١٤.

([٥٢]) رمضان، المصدر السابق: ص١٠٤-١٠٥.